موسكو تجدد المطالبة بضمانات أمنية من «الناتو»

أمريكا والاتحاد الأوروبي: تبعات أي عدوان روسي ضد أوكرانيا ستكون «وخيمة»

«وكالات»: شددت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أن تبعات أي عدوان روسي آخر ضد أوكرانيا ستكون «وخيمة».

جاء ذلك، وفق ما نشرته الخارجية الأمريكية في بيان عبر موقعها الإلكتروني، اليوم الأحد خلال مكالمة هاتفية بين وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل.

وأكد وزير الخارجية الأمريكي مجددا التزامه بتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتصدي للتحديات المشتركة.

وشدد بلينكن على أهمية تنسيق الإجراءات لدعم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، بحسب بيان الخارجية الأمريكية.

وفي السياق نفسه، أفاد مكتب الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية في بيان عبر موقعه الإلكتروني، بأن بوريل وبلينكن بحثا خلال الاتصال الهاتفي «زيادة روسيا قوتها العسكرية حول أوكرانيا».

وأضاف البيان أن بوريل شارك تقييمه للأوضاع بعد زيارته إلى أوكرانيا بما في ذلك في خط التماس، مشيرا إلى أن كلا الطرفين «أكدا دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدة أراضيها».

وأشار بوريل وبلينكن إلى «ضرورة خفض التصعيد من جانب روسيا وتنفيذها بالكامل اتفاقات مينسك»، كما شددا على أن «أي عدوان عسكري لاحق ضد أوكرانيا ستكون له تبعات وخيمة وثمنا باهظا».

وناقش بوريل وبلينكن كذلك «الالتزامات الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف في ظل المقترحات التي قدمها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بآراء روسيا حول الترتيبات الأمنية في أوروبا».

وذكر البيان أن الطرفين «أكدا الشراكة الدائمة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتزاماتهما المشتركة بالأمن عبر المحيط الأطلسي ومواجهة التحديات الأمنية المشتركة».

جنود من أوكرانيا في موقع حدودي متقدم مع روسيا

وتستضيف جنيف يوم 10 يناير جولة جديدة من المحادثات حول الاستقرار الاستراتيجي بين الحكومتين الروسية والأمريكية، ويليها يوم 12 يناير اجتماع لمجلس روسيا–الناتو في بروكسل.

من جهة أخرى جددت روسيا دعواتها للتوصل إلى اتفاقيات أمنية ملزمة مع حلف شمال الأطلسي (ناتو) وذلك قبل المحادثات المقررة مع الولايات المتحدة غدا بهدف تخفيف حدة التوترات المتصاعدة بشأن أوكرانيا.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، لوكالة «إنترفاكس» الروسية، إن بلاده بحاجة إلى «ضمانات» من الحلف بأنه لن يتوسع شرقاً.

وقال إن «توقعات بلاده بشأن المحادثات مع الولايات المتحدة واقعية»، وأن موسكو ليست متفائلة بعد سماع تصريحات من واشنطن وبروكسل.

وأضاف: «بناء على الإشارات التي سمعناها من واشنطن وبروكسل في الأيام الماضية، أعتقد أنه سيكون من السذاجة افتراض حدوث تقدم، ناهيك عن حدوث تقدم سريع».

وقال: «أمامنا مهمة وهي التوصل إلى اتفاق بشكل ديناميكي ودون توقف، دون إعطاء الزملاء في الولايات المتحدة وحلف (شمال الأطلسي) الناتو الفرصة لتعطيل كل شيء، والانغماس في المناقشات التي لا نهاية لها حول نفس الموضوعات التي ظلت متراكمة لسنوات وعقود في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

وأكد ريابكوف أن روسيا لا تعتزم التطرق خلال المشاورات مع الجانب الأمريكي للتطورات في كازاخستان.

وكانت الإدارة الأمريكية استبقت المحادثات المقررة مع روسيا غدا بالتحذير من «المعلومات المضللة» من الجانب الروسي، كما سعت للحد من التوقعات بشأن المحادثات.

وقال ممثل للبيت الأبيض يوم أمس: «أستطيع أن أؤكد لكم مسبقاً أنه لن تكون هناك التزامات ثابتة في هذه المحادثات التي ستكون جدية وراسخة، لكنها استكشافية في طبيعتها».

وحذر من أنه قد تكون هناك تقارير كاذبة في وسائل الإعلام الروسية حول نتيجة المحادثات في «محاولة متعمدة لخلق انقسام بين الحلفاء»، وحث الصحفيين على «عدم الوقوع في هذا الأمر».

ومن المقرر أن يعقد أيضاً اجتماع مجلس الناتو روسيا يوم الأربعاء المقبل في بروكسل، وسيكون هو الأول من نوعه خلال عامين ونصف العام.

وستتبعه محادثات في فيينا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتتهم الولايات المتحدة روسيا بحشد قواتها في المنطقة الحدودية مع أوكرانيا على مدى أسابيع وسط مخاوف من اجتياح الجنود الروس لأوكرانيا.

وتنفي روسيا أن يكون لديها خطط لغزو أوكرانيا، لكنها تؤكد معارضتها لانضمام المزيد من دول شرق أوروبا إلى حلف الناتو، مطالبة بضمانات بأن أوكرانيا لن تحصل على عضوية الحلف العسكري.

مقتل 164 شخصا في الاضطرابات توقيف أكثر من 5000 شخص منذ بدء الاضطرابات

رئاسة كازاخستان: المنشآت الاستراتيجية في البلاد تحت حراسة قوات روسية

«وكالات»: أعلنت الرئاسة في كازاخستان، أمس الأحد، أن المنشآت الاستراتيجية في البلاد تحت حراسة قوات روسية فيما أعلنت وزارة الصحة في كازاخستان عن مقتل 164 شخصا في الاضطرابات.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن المظليين الروس من قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بدأوا حماية المنشآت الحيوية في كازاخستان.

وأفادت الوزارة في بيان أن الوحدات الروسية التابعة لقوات حفظ السلام، التي تم نقلها جوا على متن طائرات النقل العسكري من المطارات الروسية، باشرت تنفيذ مهامها بعد أن تم اطلاعها على الوضع في كازاخستان.

وأوضحت الوزارة أن المظليين الروس تم تكليفهم بحماية المرافق الحيوية والبنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية بكازاخستان.

وقامت طائرات النقل العسكرية الروسية بتنفيذ أكثر من 70 رحلة حتى الآن، استخدمت فيها طائرات من طراز «Il-76» و«An-124» لنقل وحدات من قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى كازاخستان.

ووفقا لقرار مجلس الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي تم تبنيه في السادس من يناير الجاري، تم إرسال قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى جمهورية كازاخستان لفترة محدودة، للمساعدة في استقرار الوضع وعودة الحياة الهدوء.

وشملت قوات المنظمة وحدات من القوات المسلحة التابعة لروسيا، وبيلاروس، وأرمينيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان.

وتتمثل المهام الرئيسية لقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في حماية المنشآت الحكومية والعسكرية المهمة في كازاخستان.

نقلت وسائل إعلام محلية عن السلطات الكازاخستانية قولها اليوم الأحد إن أكثر من 5000 شخص أوقفوا في البلاد بسبب الاضطرابات التي عمت أكبر دولة في آسيا الوسطى خلال الأسبوع الحالي.

وأوضحت وزارة الداخلية التي أوردت تصريحها وسائل الإعلام أن 5135 شخصاً أوقفوا في إطار 125 تحقيقاً مختلفاً.

وهزت اضطرابات غير مسبوقة منذ استقلالها في العام 1989، كازاخستان البالغ عدد سكانها 19 مليون نسمة والغنية بالنفط والغاز، خلال الأسبوع الراهن، وأدت إلى سقوط عشرات القتلى.

وبدأت الاحتجاجات في الريف الأحد الماضي مع رفع سعر الغاز قبل أن تشمل مدنا كبيرة ولا سيما عاصمة البلاد الاقتصادية ألماتي حيث اندلعت أعمال شغب وأطلقت الشرطة الرصاص الحي على المتظاهرين.

ونقلت وسائل الإعلام أمس الأحد عن وزارة الداخلية قولها إن التقدير الأولي لقيمة الأضرار المادية الناجمة عن هذه الاضطرابات بلغ حوالي 198 مليون دولار.

وسُجّل نهب أكثر من 100 متجر ومصرف وتدمير أكثر من 400 سيارة، بحسب الوزارة.

وقال وزير الداخلية إرلان تورغومبايف: «لقد استقر الوضع في كل مناطق البلاد. وعملية مكافحة الإرهاب متواصلة لإعادة فرض النظام».

وعاد هدوء نسبي ليخيم على ألماتي فيما يطلق عناصر الشرطة النار في الهواء من حين إلى آخر لمنع السكان من الاقتراب من الساحة المركزية في المدينة، على ما أفاد مراسلو وكالة «فرانس برس» أمس السبت.

وفي مؤشر خجول إلى عودة الوضع إلى طبيعته، أعاد حوالي 30 متجر سوبرماركت فتح أبوابه في ألماتي الأحد، على ما ذكرت وسائل الاعلام في كازاخستان في وقت يعرب فيه السكان عن قلقهم من حصول نقص في المواد.

وتشكلت طوابير طويلة في الأيام الأخيرة أمام محطات الوقود، على ما أفاد صحافيو وكالة «فرانس برس».

أما مطار الماتي الذي احتله المتظاهرون لفترة وجيزة فسيبقى مغلقاً «حتى يستقر الوضع»، على ما أفادت السلطات امس الأحد. وكان من المفترض أن يستأنف المطار نشاطه اليوم الاثنين.

رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف

أردوغان: سنحكم تركيا حتى عام 2053 !

الرئيس رجب طيب أردوغان

«وكالات»: عبر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن إصراره على عدم مغادرة السلطة، مشيرًا إلى أنه سيخوض انتخابات 2023، ومن بعدها 2053.

وقال الرئيس التركي، خلال افتتاحه عددا من المشاريع في ولاية قارمان التركية، إن «حزب العدالة والتنمية لن يدع أي شخص يفقده تجارته التي استمرت على مدار 20 عاما»، في إشارة إلى المعارضة، بحسب ما نقلت عنه صحيفة «زمان» التركية.

وأضاف أردوغان بالقول: «الهدف هو 2023، ثم 2053. لا وطن لنا غير هذا الوطن. ليس لدينا دولة أخرى، ولا نستسلم إلا لله، ولا نثق إلا في الأمة».

وتابع أردوغان: «خلال حكم حزب العدالة والتنمية المستمر لما يقرب من 20 عامًا، كافحنا مع كل من هذه الآلاعيب. وبفضل الله وبفضل أمتنا خرجنا من هذا الجهاد بضمير مرتاح. دعمتنا الأمة، ووقفت إلى جانبنا».

قال الرئيس التركي إنهم يعملون ليلًا ونهارًا لتصنيف تركيا بين أفضل 10 اقتصادات في العالم.

واعتبر أردوغان أن العالم يشهد مخاض تغيير تاريخيا جديدا، متابعا: «نحن مصممون على مواكبة هذا التغيير، الذي بدأ مع الأزمة المالية العالمية وظهر مع وباء فيروس كورونا».

ومن المقرر عقد انتخابات رئاسية في تركيا عام 2023، لكن المعارضة تطالب بتنظيم انتخابات مبكرة فيما يرفض الرئيس أردوغان بشدة.

الاتحاد الأوروبي: الحوار هو الخيار الوحيد لحل أزمة إثيوبيا

«وكالات»: أكد ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس الأول السبت، أن إطلاق إثيوبيا سراح بعض قادة المعارضة وإنشاء لجنة الحوار الوطني هو «خطوات إيجابية».

وأضاف أن «الاتحاد الأوروبي يشدد على أن الخيار الوحيد لحل سلمي وطويل الأمد في إثيوبيا هو حوار وطني مستقل».

وكانت الحكومة الإثيوبية أكدت الجمعة، نيتها فتح حوار مع شخصيات من المعارضة السياسية بعد الإعلان عن إطلاق سراح عدد من قادة المعارضة البارزين من السجن بهدف تحقيق انفتاح سياسي وإطلاق حوار وطني شامل.

ويشمل العفو من تم اعتقالهم على خلفيات مشاكل سابقة، وآخرين تم اعتقالهم على خلفية حرب تيغراي، بينهم مؤسس الجبهة سيبهات نغا، البالغ من العمر 87 عاما، وقياديون آخرون فيها، وجوهر محمد ورفاقه من حزب مؤتمر الأورومو الفيدرالي، وإسكندر نيغا مؤسس حزب بالدراس للديمقراطية الحقيقية، وزملاؤه.

كما أضاف البيان أن العفو يأتي في إطار التمهيد لحل مشاكل البلاد السياسية عبر الحوار، وبعيدا عن الصراعات.

يذكر أن البرلمان الإثيوبي كان أقر قانونا لتشكيل لجنة مستقلة لإجراء حوار وطني شامل لتجاوز آثار الحرب والنزاعات وخلق توافق وطني حول القضايا الأساسية.

وأودى الصراع بين قوات تحرير شعب تيغراي والقوات الإثيوبية بحياة الآلاف وتسبب بأزمة إنسانية خطيرة، ما أجبر أكثر من مليوني شخص على الفرار من بيوتهم، حسب الأمم المتحدة.

واندلعت الحرب في نوفمبر 2020 عندما أرسل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قوات إلى تيغراي لإطاحة جبهة تحرير شعب تيغراي، التي اتهم مقاتليها بمهاجمة معسكرات الجيش وتحدي سلطته.

وقد وعد أحمد بنصر سريع لكن الجبهة باغتت الجيش واستعادت السيطرة على الجزء الأكبر من إقليم تيغراي في يونيو قبل أن تتقدم إلى منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين.

خامنئي: التفاوض لا يعني «التسليم للعدو»

«وكالات»: رأى المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي أن التفاوض لا يعني «التسليم للعدو»، في خطاب أمس الأحد يأتي بينما تجري إيران مباحثات مع القوى الكبرى لإحياء الاتفاق النووي، تشارك فيها بشكل غير مباشر الولايات المتحدة والتي تعتبر العدو اللدود للجمهورية الإسلامية.

وقال خامنئي «عدم التسليم لعدو مستكبر هو أحد مبادئ الثورة (الإسلامية). لا يجب التسليم للعدو، ولا يجب أن يتم التسامح مع غطرسة العدو».

وأضاف في الخطاب الذي بثته قنوات التلفزة بشكل مباشر، «على سبيل المثال، أن نفاوض، نناقش، أو نتفاعل أحياناً مع العدو، هو مسألة أخرى».

وتابع «الثورة تقول لنا بضرورة عدم التسليم لما يقوله العدو. لم نسلّم حتى اليوم، وان شاء الله، هذا ما سيكون عليه الحال في المستقبل».

ولم يتطرق خامنئي في خطابه بشكل مباشر الى مباحثات فيينا، الا أنها المرة الأولى التي يقارب فيها مسألة التفاوض بشكل عام منذ استئناف مباحثات إحياء الاتفاق النووي في فيينا أواخر نوفمبر .

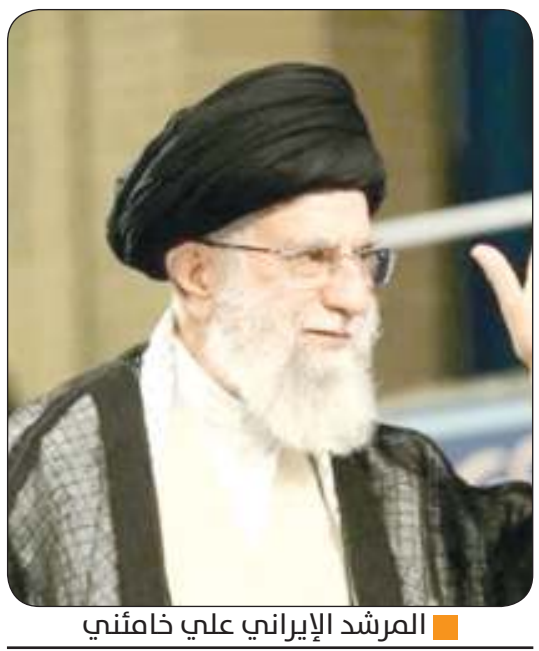
المرشد الإيراني علي خامنئي